عقد 18 جلسة استغرقت 104 ساعات عمل

مجلس الأمة: أقر 72 قانونا منذ بداية دور الانعقاد

أقر مجلس الأمة منذ بداية دور الانعقاد العادي الثالث للفصل التشريعي الرابع عشر في 28 اكتوبر 2014 وحتى 5 مارس الجاري 72 قانونا و59 مشروعا بقوانين مقدم من الحكومة و169 اقتراحا بقوانين و209 اقتراحا برغبة مقدم من النواب ويعد هذا ثمرة 4 شهور من العمل المتواصل.

وذكرت إدارة الإعلام في الأمانة العامة لمجلس الأمة في تقرير صحفي امس أن مجلس الأمة عقد منذ بداية دور الانعقاد العادي الثالث 18 جلسة شكل خلالها 24 لجنة برلمانية مقسمة إلى 11 لجان دائمة و 13 لجنة مؤقتة بينما بلغ عدد الاستجوابات المقدمة حتى اللحظة استجوابا واحدا فيما وصلت الأسئلة البرلمانية الموجهة إلى الوزراء 589 سؤالا.

ولفت التقرير إلى أن المجلس انجز منذ بداية دور الانعقاد الجاري 23 قانونا و21 اتفاقية و28 قانونا يتعلق بالميزانيات وذلك خلال 18 جلسة استغرقت 104 ساعة عمل و45 دقيقة موضحا أن اللجان البرلمانية عقدت 201 اجتماعا بمعدل 373 ساعة عمل و31 دقيقة قدمت على إثرها 163 تقريرا رفع إلى جدول أعمال المجلس.

وأشار التقرير إلى أن النواب تقدموا خلال دور الانعقاد العادي الثالث الجاري بـ 589 سؤالا برلمانيا إلى الوزراء في حين بلغ عدد الردود على تلك الأسئلة 349 ردا بينما وصل عدد الأسئلة البرلمانية التي لم يصل لها ردا 240 سؤالا.

أما على صعيد تفعيل المجلس للجانب الرقابي فإن التقرير أوضح أن دور الانعقاد الحالي شهد تقديم استجوابا واحدا فيما كلف ديوان المحاسبة بتكليف واحد فقط بينما تقدم النواب بـ 3 طلبات للتحقيق و 10 طلبات للمناقشة لموضوعات متفرقة إضافة إلى بحث 17 طلبا لرفع الحصانة البرلمانية عن عدد من النواب وبلغت عدد العرائض والشكاوى التي استقبلها المجلس 50 عريضة وشكوى.

وفيما يخص الدور السياسي فإن التقرير أشار إلى أن عدد المشاركات والزيارات الرسمية للوفود البرلمانية المغادرة والزيارات الرسمية لمجاميع لجان الصداقة البرلمانية بلغ 13 وفدا في حين استقبل مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الثالث العادي الجاري حتى 17 فبراير الماضي 23 وفدا زائرا.

وأثمرت الجهود النيابية المتواصلة خلال الأربع الأشهر الأولى للدور الانعقاد العادي الثالث للفصل التشريعي الرابع عشر الجاري عن إقرار العديد من القوانين المهمة تتمثل في انجاز القانون رقم 118 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقانون رقم 120 لسنة 2014 بتعديل المادتين 2 و 4 من القانون رقم 36 لسنة 1982 في شأن رجال الإطفاء والقانون رقم 119 لسنة 2014 بإصدار الخطة السنوية 2014-2015 والقانون رقم 139 لسنة 2014 بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في الزيادة العامة الأولى لرأسمال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والقانون رقم 140 لسنة 2014 بالموافقة على الاكتتاب في زيادة رأسمال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والقانون رقم 141 لسنة 2014 بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في الحصة الإضافية للزيادة العامة الرابعة لرأس مال البنك الإسلامي للتنمية والقانون رقم 142 لسنة 2014 بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والقانون رقم 143 لسنة 2014 بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأس مال الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والقانون رقم 144 لسنة 2014 بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وانجز المجلس خلال الفترة ذاتها قانونا بتعديل بعض أحكام القانون رقم 115 لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري والمرسوم بقانون رقم 117 لسنة 2014 في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية ومشروع القانون بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي والمشروع القانون بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأسمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومشروع القانون في شأن تنظيم حملات الحج والعمرة وقانون بإضافة مادة جديدة برقم 29 مكرر إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وقانون في أن إجراءات التفتيش الخاصة لضبط الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة والمحظور حيازتها أو إحرازها وقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش وإضافة مادة جديدة برقم 108 مكرر.

كما ساهم المجلس في إقرار قانون إنشاء محكمة الأسرة وقانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليج العربية وقانون بإصدار النظام الموحدة بشأن المواد المستنفذة لطبقة (الأوزون) لدول مجلس التعاون الخليج العربية وقانون بإصدار الخطة الإنمائية لسنوات (2015/2016 – 2020/2019) وقانون بإصدار الخطة السنوية الأولى (2015/2016) وقانون في شأن إضافة فقرة جديدة للمادة 36 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2003 في شأن إجراءات إصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة حساباتها الختامية.

إقرار قانون جمع السلاح .. أبرز انجازات دور الانعقاد الماضي

اللجان البرلمانية عقدت 201 اجتماع بمعدل 373 ساعة عمل و31 دقيقة

النواب تقدموا بـ 589 سؤالاً إلى الوزراء وبلغ عدد الردود عليها 349 رداً

المجلس أنجز قانوني الحج والعمرة وضبط الأسلحة والذخائر غير المرخصة

إقرار قانوني إنشاء محكمة الأسرة ونظام العلامات التجارية لدول التعاون

خلال رصده الأنشطة البرلمانية خلال الأسبوع الأول من مارس

«اتجاهات»: تعديلات المديونيات والملف الرياضي وقانون المراقبين الماليين أبرز الاهتمامات

26 سؤالا من 6 نواب حول 8 قضايا أبرزها المال والاقتصاد والعبيدي والإبراهيم الأكثر استهدافا

أعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد الضاحكة، تقريره الخاص بالأنشطة البرلمانية خلال الأسبوع الأول من مارس عام 2015، وتوصل لعدة مؤشرات منها ان مناقشة تعديلات قانون المديونيات والملف الرياضي تصدرا قائمة الاهتمامات الاسبوعية، كما تقدم النواب في ذات الفترة بـ 26 سؤالا و7 رغبات و 4 مقترحات بقانون وتهديد من النائب فيصل الدويسان باستجواب كل الوزراء في حال عدم تنفيذ ايا منهم 50% من الخطة، اضافة الى خمسة تهديدات اخرى بتفعيل اداة الاستجواب، تلقى منها رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك تهديدين من قبل النائبين عبدالله الطريجي ومنصور الظفيري.

اهتمامات النواب

واكد "اتجاهات" ان اهتمامات اعضاء مجلس الامة خلال الأسبوع الاول من مارس تنوعت فيما بينها من حيث نوعية الطرح حيث ناقش النواب التعديلات المقترحة على قانون المديونيات الصعبة، وانتقلت المناقشات للوقوف على مستقبل النشاط الرياضي في ظل التلويح بالايقاف الدولي لرفض تطبيق نظام الصوت الواحد في الانتخابات الرياضية، وانتقلت المناقشات للوقوف على مستقبل النشاط الرياضي في ظل التلويح بالايقاف الدولي لرفض تطبيق نظام الصوت الواحد في انتخابات الأندية الرياضية، كما ناقش النواب عددا من القوانين والقضايا الى جانب بعض الملفات كالتالي:

قانون المديونيات الصعبة: تصدرت القضية الاهتمامات، واثارها 12 نائبا، ولوحظ تباين في المواقف ووجهات النظر حول مدى دستورية التعديل من عدمه، فمن جانبه أعلن القضيبي رفض اي تعديلات على القانون معتبرها انها تخالف الدستور ومبادئ العدالة والمساواة، ودعا حمدان العازمي اللجنة المالية لرفض القانون لعدم دستوريته، واكد الجيران ان "هذا التعديل مخالف للدستور ومضى عليه اكثر من عقدين من الزمان» ومن جانب اخر رأى دشتي ان «التعديل يحقق العدالة والمساواة وينسجم مع الدين الاسلامي".

الرياضة والصوت الواحد: جاءت القضية في الترتيب الثاني للاهتمامات واثارها 10 نواب، حيث شكل الملف الرياضي حيزا واسعا من المناقشات جراء الإعلان عن مناقشة تطبيق نظام الصوت الواحد في الانتخابات الرياضية، وهو ما دفع ببعض الأصوات للتلويح بالدعوة لإيقاف النشاط على المستوى الدولي، فقد اكد حمدان العازمي على ضرورة إشراك اصحاب الشأن في مناقشة نظام الصوت الواحد كمدخل لإصلاح الأوضاع الرياضية رافضا الإنفراد بالقرار، فيما رأى عاشور إن "حل الصراع الرياضي يكمن في تطبيق الصوت الواحد على انتخابات الأندية" وشدد دشتي على ان "مجلس الامة اليوم هو المنوط به إصلاح الوضع الرياضي، وقد عقد جلسات لهذا الامر وقدم الدعم الكامل لوزارة الشباب والهيئة العامة للشباب والرياضة، ولدينا لجنة مختصة ستعمل على تعديل القوانين القائمة".

وفي سياق متصل حذر الطريجي من إيعاز بعض المتنفذين الى هيئة التحكيم الرياضية بعقد مؤتمر للرياضيين بالتعاون مع (الفيفا) والاتحاد الاوروبي والمجلس الاولمبي الاسيوي حول استقلالية المنظمات والاتحادات في يومي 4 و5 مارس بهدف اظهار الكويت مخالفة للمواثيق الدولية مطالبا الحكومة بمنع اقامة المؤتمر.

قانون المراقبين الماليين: اثار القضية 8 نواب، وحلت في الترتيب الثالث للاهتمامات الاسبوعية، حيث اوضح محمد الاسبوعية، حيث اوضح محمد طنا ان هناك اغلبية برلمانية لإقرار القانون في مداولتيه الاولى والثانية، مؤكدا ان القانون يستهدف حماية المال العام، واتفق معه العوضي الذي اكد ان القانون جيد ومطلب ضروري في ظل الكثير من المخالفات بجميع الوزارات والهيئات الحكومية، واكد الطريجي ان "القانون سيحد من التجاوزات المالية وسيساهم في عملية وضع الميزانيات المستحقة لبعض المشاريع" واعتبر فارس العتيبي ان رفض الحكومة لاقرار الاقتراح بقانون بشأن إنشاء جهاز للمراقبين الماليين، المدرج تقريره على جدول اعمال المجلس، خطوة الى الوراء.

مكافحة غسيل الاموال: حلت القضية في المرتبة الرابعة من اهتمامات النواب الاسبوعية واثارها 7 نواب، فمن جانبه اشاد لاري بالجهود الوطنية التي تكللت بالانجاز برفع اسم الكويت من قائمة غسل الاموال وتمويل الارهاب الدولية، ولفت سيف العازمي إلى ان الكويت اصبحت محط انظار العالم، بعد تسميتها بمركز عالمي للعمل الإنساني، وبعد نيل سمو الأمير لقب "قائد إنساني"، وهو مايجعل المسؤولية مضاعفة على الجميع للمحافظة على سمعة الكويت.

البديل الاستراتيجي: جاءت القضية في الترتيب الخامس، واثارها 5 نواب، فقد اعتبر الجيران ان الاولوية الان تنصب في اقرار قانون المحاكمات التأديبية عن مشروع البديل الاستراتيجي بالرغم من كونه مشروع ناجح ولكن الارضية اليوم والتكلفة التي سنترتب عليها لاتعطي مؤشرات ايجابية للمضي قدما في تنفيذ ما جاء في هذا المشروع.

ملف العمالة: حلت القضية في الترتيب الخامس ايضا، حيث ناشد دشتي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بإصدار قرار يمنح فترة سماح للمخالفين من الوافدين بمغادرة الكويت دون دفع اي غرامات او مساءلات قانونية، وفي سياق متصل، اعلن العوضي دعم وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية لاقتراحه بقانون انشاء شركات العمالة المنزلية، والمدرج على جدول اعمال اللجنة الصحية البرلمانية، موكدا بالوقت ذاته ان اقرار هذا القانون سياتي تباعا لقانون العمالة المنزلية والذي انتهت منه اللجنة، ويذكر ان النواب ايضا تحدثوا في عدة قضايا اخرى منها الاسكان وسبل مواجهة تنظيم داعش الارهابي.

الاسئلة النيابية

واوضح التقرير ان نواب الأمة قدموا 26 سؤالا خلال الاسبوع الاول من مارس، تناولت 8 قضايا جاء في مقدمتها المال والاقتصاد بواقع 16 سؤالا، منها سؤالا للنائب احمد القضيبي لكل الوزراء عن تفعيل قرار ترشيد الانفاق، واحتلت القضايا الصحية والوظيفية والشؤون الادارية الترتيب الثاني بواقع سؤالين لكل منها، ثم جاءت القضايا (النفطية – الخدمية – الرقابية – مكافحة الفساد) في الترتيب الاخير بواقع سؤالا واحدا لكل منها.

واشار التقرير ان الاسئلة قدمها 6 نواب في مقدمتهم القضيبي بسؤالة الذي قدمه لكل الوزراء، بينما احتل الترتيب الثاني كل من محمد البراك والتميمي والطريجي بواقع 3 اسئلة لكل منهم بينما قدم النواب الباقين سؤالا واحد.

وافاد التقرير ان الاسئلة استهدفت كل الوزراء، وجاء العبيدي والابراهيم في مقدمة الاكثر استهدافا بواقع 4 اسئلة لكل منهما، ثم الصالح والكندري والعمير وبدر العيسي والصانع بواقع سؤالين لكل منهم بينما تلقى بقية الوزراء سؤالا واحدا.

الرغبات النيابية

وكشف "اتجاهات" ان 4 نواب قدموا سبعة مقترحات برغبة خلال الاسبوع الاول من مارس 2015، حول 4 قضايا تخص(التعليم–الإسكان–النقل والمواصلات– الإطفاء) وجاء في الترتيب الأول القضية التعليمية بواقع ثلاث رغبات قدمها عسكر العنزي، وفي الترتيب الثاني جاءت القضية الإسكانية بواقع مقترحين، وفي الترتيب الثالث والأخير جاءت قضيتي (النقل والمواصلات، والإطفاء) بواقع مقترحا واحدا لكل قضية.

واكد "اتجاهات" ان النائب عسكر العنزي هو أكثر النواب تقديما للرغبات خلال الاسبوع، بواقع 3 رغبات جاءت كلها حول الشأن التعليمي، يليه النائب سعدون حماد برغبتين حول الاسكان والمواصلات، ثم جاء النائبان (محمد الحويلة، واحمد مطيع) في الترتيب الاخير بمقترح واحد لكل منهما.

مقترحات القوانين

اوضح تقرير اتجاهات ان النواب قدموا خلال الاسبوع الاول من مارس اربعة مقترحات بقانون حول اربع قضايا مختلفة متساوية في درجة الاهتمام وهي القضايا (الاقتصادية – الدينية – التشريعية – العمالية).

التهديدات بالاستجواب

وبين "اتجاهات" ان الاسبوع الاول من مارس الجاري شهد تهديدا باستجواب كل الوزراء من قبل النائب فيصل الدويسان في حالة ما لم ينفذ ايا منهم 50% من الخطة، اضافة الى 5 تهديدات اخرى بتفعيل اداة الاستجواب منها تهديدين لسمو الشيخ جابر المبارك من قبل الطريجي في حالة رد قانون المراقبين الماليين، والخلفيري في حال بناء مصانع كيماوية بالجهراء، كما وجه التميمي تهديدا باستجواب العبيدي بسبب الفوضى في وزارة الصحة، وتلقى العمير تهديدا بالاستجواب من الصالح على خلفية مناقصة الزورق الرقابي، كما هدد النائب فارس العتيبي الوزير انس الصالح بسبب قانون المراقبين الماليين.

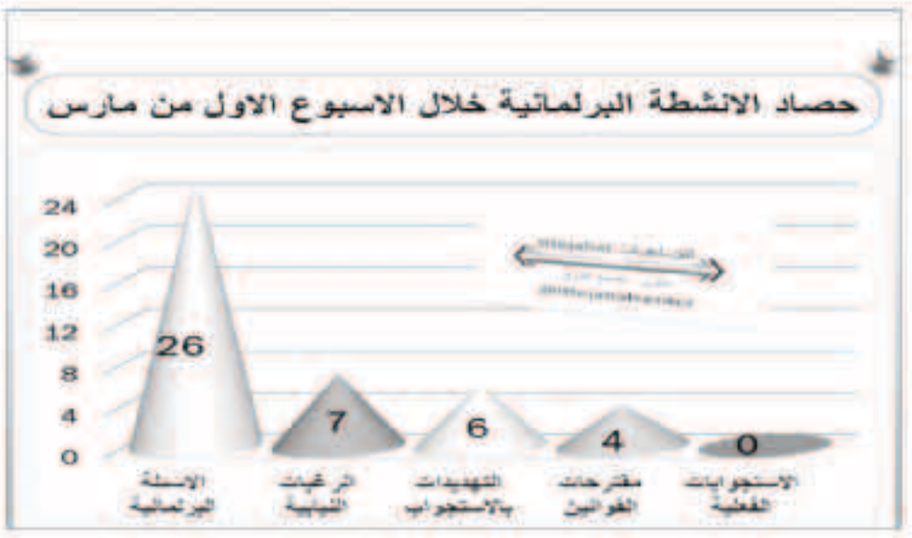

قانون المديونيات الصعبة تصدر الاهتمامات .. وأثاره 12 نائباً

نواب قدموا 7 رغبات حول 4 قضايا في مقدمتها التعليم وعسكر العنزي الأكثر تقديماً

الدويسان يهدد كل الوزراء حال عدم تنفيذ 50 % من الخطة.. و5 تهديدات لرئيس الوزراء والصالح والعبيدي والعمير